جامعة المنصورة
كلية التربية

تصور مقترح لتنويع مصادر تمويل التعليم الجامعي في مصر

إعداد
الباحثة/ أماني الشبراوي عبد الفتاح مشعل

إشراف

أ.د/ مجدي صلاح
أستاذ أصول التربية المتفرغ
كلية التربية جامعة المنصورة

أ.د/ علي عبد ربه حسين
أستاذ أصول التربية
عميد كلية التربية جامعة المنصورة

مجلة كلية التربية – جامعة المنصورة
العدد ١٢٨ – أكتوبر ٢٠٢٤

تصور مقترح لتنويع مصادر تمويل التعليم الجامعي في مصر

أماني الشبراوي عبد الفتاح مشعل

ملخص البحث

هدف البحث إلي وضع تصور مقترح لتنويع مصادر تمويل التعليم الجامعي في مصر، واستخدمت البحث المنهج الوصفى، وتم تطبيق الاستبانة على عينة مكونة من (٦٦٥) من أعضاء هيئة التدريس ، وتوصل البحث إلي مجموعة من النتائج منها تأجير المنشآت الجامعية للمستفيدين من المجتمع ،رفع الرسوم الدراسية للطلاب الراسبين، إقامة مراكز التميز البحثي،تحويل الكليات لبيوت خبرة، تصميم منصات الكترونية جامعية، توفير المنح الدراسية للطلاب المتفوقين،تفعيل دور الأوقاف، تدعيم الجامعات المتميزة،تفعيل الشراكة بين الجامعة والمؤسسات ،تعديل اللوائح والنظم ، الترويج لمطابع الجامعات خارج أسوارها.

***الكلمات المفتاحية**: تمويل التعليم الجامعي*

Abstract:

Study aimed to develop a proposed vision for diversifying sources of funding for university education in Egypt. The study used the descriptive approach, and the questionnaire was applied to a sample of (665) faculty members. The study reached a set of results, including renting university facilities to beneficiaries from the community, raising tuition fees for failing students, establishing research excellence centers, converting colleges into houses of expertise, designing university electronic platforms, providing scholarships for outstanding students, activating the role of endowments, supporting distinguished universities, activating the partnership between the university and institutions, amending regulations and systems, and promoting university printing presses outside their walls.

Keywords: Financing university education

مقدمة البحث

ما من نظام تعليم جامعي إلا وله مجموعة من الأهداف التي تحدد مسبقاً، والتي يعمل النظام على تحقيقها من خلال ما يقوم به من أدوار ومهام، بما يحقق مصالح الدولة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، والمتحكم الرئيس في تحديد الأهداف والأدوار هو التمويل حيث يتحكم في مقدار ما يمكن تحقيقه من الأهداف وفي درجة إتقان المهام والأدوار اللازمة لتحقيق تلك الأهداف، كما يرتبط التمويل بدرجة العدالة وتكافؤ الفرص التعليمية، حيث أنه كلما كان التمويل كافياً كلما كان النظام أقدر على تحقيق أهدافه والقيام بالأدوار المنوطة به، ولذلك يعد التمويل في نظام التعليم الجامعي أحد الدعائم الأساسية التي يستطيع من خلالها أداء وظائفه (أحمد وآخرون، ٢٠١٩، ٢٩٢).

وتعد أزمة تمويل التعليم من أخطر وأكبر الأزمات التي تواجه التعليم، ولا تبدو فقط هذه الأزمة في صعوبة الوفاء بالالتزامات المالية اللازمة لتقديم خدمات تعليمية على مستوى كمي

ونوعي مناسب، ولكن في عدم استعداد الدولة لتقديم مساعدات مناسبة للتعليم بنفس السخاء لمجالات أخرى (سليمان، ٢٠١٦، ٣٠٢).

ويتزايد الاهتمام بعملية تمويل التعليم والإنفاق عليه ومدى توفر الأموال اللازمة له، حيث يعد هذا التمويل مدخلاً بالغ الأهمية من مدخلات النظام التعليمي، ويعتبر المسئول الأول عن كثير من المشكلات التي يواجها التعليم، وأهم العوامل التي تحقق كفاءة التعليم وتطويره، والوفاء بمتطلباته من الموارد البشرية والمادية، وبدون التمويل اللازم يقف التعليم عاجزاً عن أداء مهامه الأساسية، ولذلك يقف التمويل عقبة أمام تحديات وطموحات الدول في تحقيق آمالها التعليمية (صالح، ٢٠١٧، ١٨).

وهذه التحديات أدت إلى إحداث الكثير من التغيرات في شتى مجالات الحياة المختلفة بما فيها الاجتماعية، والثقافية، والاقتصادية، والسياسية، والتي فرضت مجموعة من التحديات والإصلاحات داخل مؤسسات المجتمع الواحد، مما انعكس على مؤسسات المجتمع التعليمية، حيث أصبحت مطالبة بإحداث التجديدات التربوية، والإصلاحات التعليمية في كافة جوانبها؛ بهدف التكيف مع بيئتها الداخلية والخارجية، والصمود أمام المنافسة القوية والحادة التي تواجهها، وصاحب ذلك تزايد أهمية التعليم، انطلاقاً من كونه يمثل أهم الوسائل الفاعلة في تحقيق تنمية المجتمعات وتقدمها، مما جعلها تبدي اهتماماً كبيراً بتطوير التعليم ومؤسساته (إبراهيم، ٢٠١٩، ١).

مشكلة البحث وتساؤلاته:

هناك ضغوط تقع على مؤسسات التعليم العالي في مصر التي استوعبت النمو في قيد الطلاب دون زيادة التمويل بما يتناسب مع هذا النمو، كما أن مساهمة القطاع الخاص في تمويل التعليم العالي مازالت محدودة، إضافة إلى أن النمو في مجال التعليم العالي يواجه ضعفاً ومحدودية في التمويل الخارجي سواء في شكل منح أو قروض.

وقد أشارت دراسة (سيف الدين، ٢٠١٥) إلى وجود عجز في مصادر تمويل التعليم الجامعي حيث أن الدولة وحدها هي المسئولة عن تمويل التعليم وعن تمويل الإنفاق على الجامعات الحكومية.

كما بينت دراسة (مجدي وآخرون، ٢٠١٨) وجود عجز في مصادر تمويل التعليم الجامعي وأنه يجب استخدام تكنولوجيا المعلومات المتقدمة في التدريس بما يعمل على تخفيض الكلفة التدريسية، والاهتمام برفع القدرات المهنية والعلمية للقيادات التعليمية وهيئات التدريس.

وبالإضافة لذلك أشارت دراسة (الجرجوسي، ٢٠١٩) إلى وجود عجز في ميزانية الإنفاق على تمويل التعليم الجامعي، ولذلك اقترح أن يكون التعليم بأجور للطلبة الذين يستطيعون دفع الأجور، ومجاناً لأصحاب الدخل المحدود من الطلبة الجيدين.

وعليه أمكن بلورة مُشكلة البحث في التساؤلات الآتية:

١) ما الإطار المفاهيمي لتمويل التعليم الجامعي الحكومي؟
٢) مالتصور المقترح لتنويع مصادر تمويل التعليم الجامعي في مصر؟

هدف البحث

يهدف البحث الحالي إلى وضع تصور مقترح لتنويع مصادر تمويل التعليم الجامعي في مصر، وذلك من خلال:

١- التعرف على الإطار المفاهيمي لتمويل التعليم الجامعي الحكومي.
٢- تحديد معالم التصور المقترح.

أهمية البحث

إن أهمية هذا البحث تنبثق من أهمية التعليم في الجامعات، والذي يعد استثماراً حقيقياً لتحقيق التنمية الشاملة، والبحث عن مصادر جديدة وبدائل مقترحة لتمويل التعليم الجامعي، وسبل استثمارها بشكل فعال، كما وأن أهمية هذا البحث تنبثق من النقاط التالية:

١. تتطلب مؤسسات التعليم العالي حول العالم موارد مالية عالية حتى تحقق أهدافها بكفاءة وجدارة، وهذه المتطلبات المالية تتزايد عبر الزمن من أجل أن تتمكن هذه المؤسسات التعليمية من تطوير برامجها وخططها وأبحاثها.
٢. تواجه الكثير من دول العالم المعاصر صعوبات عديدة في توفير الموارد المالية اللازمة للارتقاء ببرامجها التعليمية في مؤسسات التعليم العالي بها، ويرجع ذلك لضخامة حجم الاستثمارات المالية التي يتطلبها التعليم العالي، وتظهر هذه المشكلة بشكل أكثر وضوحاً في الدول العربية التي اعتمدت على الموارد المالية الحكومية بشكل أساسي لتمويل التعليم العالي فيها.

منهج البحث :

نظراً لطبيعة البحث الحالية، سيتم استخدام المنهج الوصفي، وستتضح خطواته من خلال التنظير لمتغيرات البحث، ومن خلال تصميم الأداة البحثية وتطبيقها على عينة قصدية من جامعات مصر الحكومية، والتحليل الإحصائي لنتائجها، ثم صياغة النتائج ومناقشتها وتفسيرها، وذلك من خلال التعرف على واقع مصادر تمويل التعليم الجامعي ودورها في تطوير الأداء الجامعي.

الدراسات السابقة:

يتناول هذا الجزء من البحث عرضًا لبعض الدِّراسات السابقة ذات الصِّلة بموضوعها سواءً بطريقةٍ مُباشرة أم غير مُباشرة، مع مُراعاة عرضها وفق التَّرتيب الزَّمني من الأحدث للأقدم، وذلك على النَّحو التَّالي:

١) دراسة (الجميعي، ٢٠١٥) بعنوان: "الاتجاهات العالمية المعاصرة في تمويل التعليم العالي: النموذج البريطاني "رؤية نظرية""

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على أهم مصادر تمويل التعليم العالي في المملكة العربية السعودية ، والتعرف على النموذج البريطاني في تمويل التعليم الجامعي، وقد استخدمت الباحثة المنهج التحليلي لاستنباط وتحليل المعلومات والبيانات المتوفرة والمراجع المتعلقة بموضوع البحث، كما استخدمت الباحثة الاستبانة لتحقيق أهداف الدراسة.

وتوصلت الدراسة إلى ضرورة إنشاء مجلس لتمويل التعليم العالي لتوفير التمويل اللازم للعديد من البرامج والمشروعات والمؤسسات كنشاط مستقبلي يحقق تنوعاً لمصادر التمويل القائمة، وضماناً لاستمرار التمويل لدعم التعليم العالي، وتوفير خدمات التعليم باستخدام الشبكات المعلوماتية وتقنيات الاتصال والتعليم عن بعد المتطورة.

٢) دراسة (بلتاجي، ٢٠١٥) بعنوان: "تمويل التعليم العالي في مصر: المشاكل والبدائل المقترحة"

هدفت هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على موضوع تمويل التعليم العالي في مصر والتصدي لمشكلاته، باعتباره أهم خطوة لتحقيق الإصلاح الشامل بمصر، وقد استخدم الباحث المنهج التحليلي لتحليل موضوع التعليم العالي ومشاكله التمويلية في مصر من خلال تقديم نظرة عامة على نظام التعليم العالي بمصر، كما استخدم الباحث الاستبانة لتحقيق أهداف الدراسة.

وتوصلت الدراسة إلى ضرورة اتباع بعض السياسات من أجل تحسين كفاءة الإنفاق على التعليم مثل العمل على تحسين توزيع الموارد البشرية بما يعيد التوازن بين المناطق المختلفة، إلى جانب اتباع السياسات اللازمة لتدبير موارد إضافية كتشجيع الأفكار الجديدة لتطوير التعليم، وتشجيع

رجال الأعمال على إنشاء مؤسسات تعليمية تنافس فيما بينها على تقديم خدمة تعليمية متميزة وتعظيم الاستفادة من المنح والقروض الدولية المقدمة من المنظمات الدولية.

٣) دراسة (سيف الدين، ٢٠١٥) بعنوان: "تمويل التعليم الجامعي في مصر".

هدفت هذه الدراسة إلى توضيح مدى إسهام تجارب بعض الدول في حل مشكلة تمويل التعليم الجامعي، وكيفية الاستفادة منه في الوقت الحاضر والمستقبل، وقد استخدم الباحث المنهج التاريخي لمعرفة الوقائع والأحداث التي تساعدنا على فهم الماضي ورؤية الحاضر والمستقبل، كما استخدم أيضاً المنهج الوصفي التحليلي الذي لا يقف عند حد الوصف وإنما يمتد أيضاً في تفسير البيانات وتحليلها، واستنباط دلالات ذات مغزى منها، وبالإضافة لذلك استخدم الباحث الاستبانة كأداة للدراسة لتحقيق أهدافها والإجابة على تساؤلاتها.

وقد توصلت الدراسة إلى أنه مما لاشك فيه أن تمويل التعليم الجامعي في مصر يعتمد أساساً على الدعم الحكومي ولكن توجد بعض التبرعات لبعض الجامعات، وهي مبادرات فردية نتمنى أن تزيد وتطور وتنافس الدول الكبرى.

٤) دراسة (الحربي، ٢٠١٧) بعنوان: "تمويل التعليم في المملكة العربية السعودية: تحديات وبدائل"

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على مفهوم تمويل التعليم العام والعالي ومصادره الأساسية والثانوية، وكذلك التعرف على واقع تمويل التعليم في المملكة العربية السعودية، مع وضع حلول لمشكلات التمويل، وبدائل مقترحة لتمويل التعليم في المملكة العربية السعودية، وقد استخدمت الباحثة المنهج الوصفي للحصول على معلومات مفصلة ودقيقة عن ظاهرة ما، وتصنيفها وتفسيرها وتعميمها للاستفادة منها في التخطيط المستقبلي، كما استخدمت الاستبانة لتحقيق أهداف الدراسة.

وقد توصلت الدراسة إلى ضرورة الاهتمام بشكل واضح وصريح بموضوع تمويل التعليم والإنفاق عليه وفق أسس علمية تتماشى مع متطلبات المرحلة الحالية، وهناك تزايد في إقبال الطلبة على التعليم الخاص بأنواعه المختلفة الأمر الذي يجعل إمكانية إسهام القطاع الخاص في تمويل التعليم نظراً لأثره في زيادة معدلات الناتج المحلي.

وتمت معالجة البحث من خلال المحاور الآتية :

- المحور الأول: الإطار المفاهيمي لتمويل التعليم الجامعي
- المحور الثانى: التصور المقترح.

وفيما يلي عرض تفصيلي لهذه المحاور

المحور الأول: الإطار المفاهيمي لتمويل التعليم الجامعي، تتضمن النقاط الآتية :

(١) مفهوم تمويل التعليم

التمويل لغة كما جاء في المعجم الوسيط من مال-مولاً-مؤلا: كثر ماله، ومال فلانا: أعطاه المال، وتعني مَوّله: قدم له ما يحتاج من مال، والمال: كل ما يملكه الفرد أو الجماعة من نقود أو متاع أو عقار أو عروض تجارة، والجمع أموال (مجمع اللغة العربية، ١٩٨٩، ٥٩٥)، والتمويل هو إنفاق المال، وأموله تمويلاً أي زوده بالمال، والترجمة الإنجليزية للتمويل في قاموس المورد هي Finance وهو: علم أو دراسة تدبير الموارد المالية واستخدامها.

أما التمويل اصطلاحاً فيشير إلى قدرة المنظمة على الوفاء بالتزاماتها النقدية في الوقت المحدد لذلك والتمويل كعملية إدارية يرتبط بتزويد المؤسسة أيا كان نوعها بالأموال والموارد اللازمة للقيام بنشاطها الاقتصادي، إذ يعرف التمويل بأنه العملية الإدارية التي تختص بعملية التخطيط للأموال والحصول عليها من المصادر المختلفة للتمويل لتوفير الاحتياجات المالية لأداء الأنشطة المختلفة، وذلك لكونه المسئول عن تكوين رأس مال لتنفيذ عمل معين لتحقيق نتيجة مرجوة

سواء أكان ذلك في المجال الاقتصادي أو الاجتماعي أو الثقافي أو أي مجال آخر (الحربي، ٢٠١٧)، أما تمويل التعليم الجامعي مفهوم يرتبط بتحديد مصادر التمويل المختلفة لهذا النوع من التعليم، والعمل على توجيهها بالصورة التي تمكن المؤسسات الجامعية من القيام بأدوارها المنوطة لها، وتحقيق أعلى استثمار بأقل تكلفة، ويشير أيضاً إلى كل ما تخصصه الدولة لصالح التعليم الجامعي سواء كانت موارد مادية أو عينية، لمعاونته على تحقيق أهداف الدولة وتحقيق الأهداف المرجوة منه بالموارد المتاحة (مصطفى، ٢٠٢١، ٧٩).

ونظراً لأهمية مفهوم تمويل التعليم الجامعي في المجال المؤسسي، فقد كثرت التعريفات وتعددت الآراء حول مفهومه، فليس هناك تعريف محدد له، وأنه قد يختلف تفسير تمويل التعليم الجامعي باختلاف السياق الذي يفسر منه، الأمر الذي يصعب معه وضع مفهوم جامع له يتفق عليه المعنيين ولذا فقد تم تناوله من زوايا متعددة، كل منهم يسهم في إبراز وجه من أوجه المفهوم، وعليه فإنه يمكن استعراض بعض التعريفات التي طورها الكتاب والباحثون التربويون والمهتمون بمفهوم تمويل التعليم؛ حيث يعرف بأنه: جميع الموارد المالية المخصصة والمرصودة للمؤسسات الجامعية الحكومية سواء من الموازنة العامة للدولة أو من بعض المصادر الأخرى كالرسوم الدراسية لتعينها على تيسير شئونها في تحقيق الأهداف المنتظرة منها على إدارة واستخدام تلك الموارد بكفاءة (مصطفى، ٢٠٢١، ٧٨).

- هو مجموعة الموارد المالية المرصودة للمؤسسات التعليمية لتحقيق أهداف محددة وإدارتها بكفاءة عالية، والعمل على تنميتها واستثمارها، وتوجيهها على النحو الأمثل الذي يمكن المؤسسات التعليمية من القيام بأدوارها تجاه الفرد والمجتمع، وتحقيق أعلى استثمار بأقل كفاءة (سليمان، ٢٠١٦، ٣٠٥).
- مجموع الموارد المالية المخصصة للتعليم الجامعي من الموازنة العامة للدولة، أو بعض المصادر الأخرى كالهيئات أو التبرعات أو الرسوم الطلابية أو المعونات المحلية والخارجية، وإدارتها بفاعلية بهدف تحقيق أهداف التعليم الجامعي خلال فترة زمنية محددة (عبدالحميد، ٢٠٢٣).
- مجموع الموارد المرصودة في إطار التعليم إلى المؤسسات التعليمية لتحقيق الأهداف التي يتعين تحقيقها بالموارد المتاحة، وإدارة هذه الأموال واستخدامها بكفاءة (بكر وآخرون، ٢٠١٩، ٤٠٤).
- التمويل متعدد المصادر الذي يعتمد على أكثر من جهة في توفير مصروفات التعليم، ويتمثل في الدعم الممنوح من الدولة ضمن الموازنة العامة والرسوم الدراسية للطالب، والقروض الطلابية، والتمويل المجتمعي (Teker; Teker, 2014).
- مجموع الموارد المالية المخصصة للتعليم الجامعي من الموازنة العامة للدولة أو بعض المصادر الأخرى مثل الهيئات والتبرعات أو الرسوم الطلابية أو المعونات المحلية، وإدارتها بفاعلية لتحقيق أهداف التعليم الجامعي خلال فترة زمنية محددة (الكحكي، ٢٠٢٠).

(٢) أهمية التمويل الجامعي

يعد التعليم العالي المحرك الأساسي للتنمية الاقتصادية كما دلل على ذلك **(Long, 2019)**؛ بحيث يعتبر التعليم المسئول عن توفير الكوادر البشرية المالكة للمعرفة والمهارة التي يتطلبها سوق العمل، فمؤسسات التعليم العالي تزود الطلاب بالمهارات والمعارف اللازمة للتخصصات المطلوبة في سوق العمل من خلال التعليم والتدريب، وهو ما يطلق عليه حديثاً الاستثمار في رأس المال البشري.

مما سبق يمكن تقسيم أهمية تمويل التعليم الجامعي إلى ما يلي:

(أ) الأهمية التعليمية:

توفير المال ومصادر التمويل للإنفاق على التعليم العالي، اعترافاً بأهميته (الشمري وأحمد، ٢٠٢١، ١٦).

يعد تمويل التعليم الجامعي الشريان المغذي للعملية التعليمية والذي تعتمد عليه المؤسسة الجامعية في تحقيق أهدافها المنشودة كما يتوقف عليه الإعداد الأمثل للطاقات البشرية المطلوبة حسب اختصاصاتها المتنوعة الرائدة في تحقيق التنمية الاقتصادية من حيث عددها كمًا ونوعًا علاوة على أن تطوير التعليم الجامعي أصبح مسألة ملحة لمواكبة التقدم العلمي والمعرفي ولا شك أن محدودية الموارد تترك أثرًا على أداء الجامعات فمعدل نمو المؤسسة ومدى تحقيق أهدافها لا يتناسب مع مخصصاتها المالية (الشعراوي، ٢٠٢٠، ٢٣٩).

إن عملية تمويل التعليم تقوم بتوفير رأس مال خاص بالمشاريع التعليمية كبناء المدارس أو تجديد الأثاث المدرسي وترميم المدارس أو تمويل الأنشطة اللا منهجية على نطاق واسع وذلك وفق خطط مالية مدروسة ومحسوبة أي لها سقف زمني محدد تستوعب حاجة قطاع التعليم وفق أرقام دقيقة (البسيوني، ٢٠٢٢، ٦٩).

إن عملية تمويل التعليم مهمة حيث تسهم في تطوير عملية التعليم والحرص على مستقبل أجيال بكاملها من خلال تأمين ارتفاع جميع الطلبة بالخدمات التعليمية وتلقي الدعم الحقيقي والمنظم يخرج أجيالا تحمل خبرات تعليمية جيدة تنفع المجتمع والدولة في جميع المجالات (البسيوني، ٢٠٢٢، ١٩).

إن ضعف قدرة الموارد المالية على مسايرة المطالب المتزايدة وصعوبات وضع استراتيجيات لمواجهة الزيادة السريعة في التحاق الطلاب بالجامعات وانخفاض قدرة الحكومات على دفع تكاليف التوسع في التعليم الجامعي بالرغم من انتشار الصناعات الحديثة والتجارة العالمية وغيرها واتباع النظام الرأسمالي إلا أن ذلك لم يؤدي إلى انتشار الشراكة في المجتمع المصري بين الجامعة والقطاع الخاص مما يؤكد ضرورة إيجاد مصادر تمويل (Maarit& Tomi, 2013, p11).

إن التطورات المتسارعة التي حدثت في مجالات تقنيات الحاسوب والوسائط المتعددة، وظهور تكنولوجيا المعلومات وخاصة في التعليم الجامعي لما تتمتع به هذه التقنيات من إمكانية وميزة توفير الجهد والمال ونشر المعلومات ومواكبه التغيرات العميقة والعالمية واستثمار التطورات التكنولوجية لمواكبه التحولات العلمية والتكنولوجية، مما يتطلب إعادة تكوين وتكييف الجامعات لإدماج التكنولوجيا الحديثة في تحقيق أهداف التنمية وتطوير جميع أنشطه التعليم الجامعي، وتوفير أدوات جديدة ذات تطبيقات تقنيات واسعة، واستثمار الرقمية وآليات الاتصال الحديثة والمستحدثات التكنولوجية، وهذا بدوره يضع على عاتق التعليم الجامعي لتوفير البنية التكنولوجية والتقنية المتطورة، والتواصل الإلكتروني المتطور ومواكبه رقمية البيانات والمعلومات مما يتطلب مخصصات مالية متنوعة لتحقيق ذلك، ونظرًا لمحدودية الموارد المالية للجامعات أدى ذلك إلى القصور في مواكبه التطورات التكنولوجية واستثمارها في دعم المعرفة وتحقيق التنافسية والتنمية المجتمعية الشاملة (صالح، ٢٠٢٠، ٢٠٨).

(ب) الأهمية الاجتماعية:

يعد التمويل القضية المحورية التي تقف وراء معظم مشكلات نظام التعليم الجامعي بوصفه أحد المدخلات الرئيسية المسئولة عن مستوى كفاءة النظام وفعاليته، إذ أن نسبة المخصصات المالية المحددة لنظام التعليم الجامعي تؤثر في مختلف مكونات المنظومة الجامعية، ولذلك ارتبط التعليم الجامعي الجيد في مجتمعات العالم بمدى قدرة تلك المجتمعات على توفير الأموال اللازمة للوفاء بمتطلبات العملية التعليمية (مصطفى، ٢٠٢١، ٧٢).

إن الفوائد التي تعود على الجامعة من تعدد مصادر تمويل التعليم الجامعي ساهمت في تقديم المنح والمساعدات المالية للطلاب كما أنها استطاعت أن تحافظ على أنشطة الجامعة البحثية والخدمية وكذلك تعدد مصادر التمويل يسهم في تقديم خدمه تعليميه لجميع أبناء المجتمع حتى أبناء غير القادرين والراغبين في استكمال تعليمهم الجامعي مما يؤدي إلى إزالة الفوارق بين طبقات المجتمع وتعزيز العدالة الاجتماعية بين أبناء المجتمع مما يسهم في بناء مجتمع قوي متماسك يؤدي الى رفع مستوى معيشة الأفراد وتعزيز الحراك الاجتماعي داخل المجتمع مما يؤدي إلى توفير مستوى من الرفاهية لأبناء المجتمع (حباكة، ٢٠٢٢، ٣٢٩).

إن تمويل التعليم الجامعي يقدم الدعم لتحقيق متطلبات التنمية والتطوير وتنمية الموارد البشرية واستثمارها لتحقيق النمو الاقتصادي والاجتماعي ولكن محدودية المخصصات المالية وقلة أنماطها ومصادرها أثر سلبًا على قيام الجامعات بأداء أدوارها بصورة متميزة وأثر على قدرتها على تحقيق متطلبات المجتمع وتحقيق التنافسية بصفة عامة (الشعراوي، ٢٠٢٠، ٣٦).

(ج) الأهمية الاقتصادية:

يعد التمويل الحكومي هو المصدر الرئيس لتمويل التعليم والذي يصل إلى حوالي ٩٠% من مصادر التمويل، بينما تغطي الجزء الباقي من تمويل التعليم الرسوم الطلابية وبعض المساعدات الداخلية والخارجية المقدمة من بعض الدول والمنظمات والهيئات الدولية (سليمان، ٢٠١٦، ٣٠٢).

التعليم العالي يعتبر حجر الزاوية لأي حراك أو نشاط اقتصادي **(Chapmen& Dorism 2019)**.

اهتمام الأفراد بالتعليم العالي بالحصول على وظيفة ذات دخل مرتفع وأكثر ملائمة **(Long، 2019)**

إن تمويل التعليم الجامعي له دور فاعل في حركة الاقتصاد من خلال وجود علاقة ارتباطيه بين مؤشرات النمو التعليمي والنمو الاقتصادي في الدولة وتأهيل الأفراد لمكانات اقتصادية مرموقة في المجتمع تدر عليهم زيادة في الأجور و المرتبات التي يتقاضونها خلال فترة حياتهم اضافة إلى دور التعليم الجيد في إعداد الأفراد لتولي مسؤوليتهم في المجتمع وفي سوق العمل الأمر الذي دعا بعض خبراء الاقتصاد إلى القول بأن توفير رأس المال البشري من خلال التعليم هو العلاج لمشكلة الركود والتخلف الاقتصادي وهو ما يبرز ويؤكد على أهمية توفير التمويل اللازم للنظام التعليمي (البسيوني، ٢٠٢٢، ٦٦).

يعد تمويل الجامعات من أهم القضايا الأكثر جدلًا؛ حيث إن التعليم الجامعي يستخدم ويستثمر ويوظف الموارد المالية باعتباره استثمار اقتصادي واجتماعي وبناء على ذلك تؤثر الأزمات المالية بشكل لمباشر وغير مباشر على تمويل التعليم الجامعي؛ حيث يواجه التعليم الجامعي العديد من القيود التمويلية في ظل محدودية الموارد المخصصة من الموازنة العامة للدولة، الأمر الذي يحد من إمكانيه زيادة المخصصات المالية للجامعات من الموازنة مما يؤثر سلبًا على أداء الجامعات، من هنا أصبح تمويل التعليم الجامعي حلقة وصل بين الجامعات وصانعي السياسات الوطنية ولذلك لابد من التوجه للاهتمام بسياسات الجامعات من البحث العلمي وتحليل الوثائق

العلمية وتحويل الجامعات إلى جامعات بحثيه منتجة متنوعة الاتجاهات الأكاديمية والخدمية كإطار لنموذج جامعي متجانس ومتكامل من أجل التخصيص المؤسسي المباشر لعمليه تمويل الجامعات بشكل عام في ظل الاستقلال والحرية العلمية والأكاديمية والبحثية مع وضع سياسة عامة للمحاسبة (Fussy, 2018).

(د) الأهمية السياسية:

إن التعليم اختيار سياسي في المقام الأول وهو ما يؤكد ارتباط سياسة تمويل التعليم بفلسفة الدولة وتوجهاتها وبالتالي مدى توزيع موارد الدولة ونصيب التعليم منها فتمويل التعليم يعد ضرورة سياسية انطلاقًا من أنه يسهم بصور واضحة في تحقيق تكافؤ الفرص بين أفراد المجتمع من خلال اتاحة الفرص التعليمية لجميع أفراد المجتمع القادرين اقتصاديًا وغير القادرين اقتصاديًا إضافة إلى أن هذا التمويل وما يرتبط به من توفير فرص تعليمية تمكن المتخرجين من ممارسة العمل السياسي بصور صحيحة وتتفق مع النظام السياسي القائم (الدهشان، ٢٠١٦، ٦).

(هـ) الأهمية الثقافية:

زيادة الجودة والكفاءة من خلال ربط التمويل بالأداء؛ حيث تربط الدول على الأقل بعض التمويل المقدم للمؤسسات بمجموعة مختارة من النتائج حيث قد ترتبط صيغة التمويل بالالتحاق بالتعليم أو مؤهلات أعضاء هيئة التدريس في مجال البحوث ورضا الطلاب أو ربط التمويل بمبدأ العدالة؛ حيث يتم تقديم منح لتمويل الطلاب ذوي الوضع الاجتماعي والاقتصادي المتدني من المناطق النائية أو الريفية أو ذوي الاعاقة (جمعه، ٢٠٢٠، ٨٠).

تمويل التعليم الجامعي يساعد على إمداد العنصر البشري بالفكر والمعرفة والخبرات حيث تضم الجامعة في العادة الكوادر البشرية ذات درجات علمية عليا يمكن استغلال خبراتها العلمية في الاستشارات وعمل البحوث العلمية مشاركة مع القطاع الصناعي (الشمري؛ أحمد، ٢٠٢١، ٣١).

(٣) أهداف التمويل التعليمي :

ان التمويل هو عصب حياة جميع المؤسسات، فإن توفير الموارد المالية اللازمة لمؤسسات التعليم مسألة لا غنى عنها؛ وذلك لقيام تلك المؤسسات بوظائفها المختلفة لتحقيق أهدافها، كما يعتبر تمويل مؤسسات التعليم العالي من أهم القضايا التي تواجه القطاع التعليمي؛ وذلك نظرا للإقبال المتزايد على مؤسسات التعليم العالي والذي يتطلب المزيد من الإنفاق على تلك المؤسسات والحصول على التمويل، وكذلك استمراره واستغلاله استغلال أمثل يعتبر أهم هدف من أهداف تمويل التعليم الجامعي، وذلك يعتمد على وجود إدارة ناجحة في الجامعة، وأن فشل تلك الإدارة حتمًا سيؤدي إلى فشل الجامعة، وأن تمويل الجامعات يختلف عن تمويل المشروعات الاستثمارية؛ وذلك لكون الجامعات الحكومية جامعات غير ربحية تقدم خدماتها مقابل رسوم لا تغطي سوى جزء من نفقاتها، لذلك تعتبر دائمة البحث عن مصادر تمويل خارجيه لتغطية باقي نفقاتها.

والتي من خلالها يتم تحقيق أهداف تمويل التعليم الجامعي، وهي كالتالي:

١- معالجه الانخفاض في الموارد المخصصة للجامعات من الموازنة العامة للدولة؛ حيث يمكن للجامعات الحصول على موارد مالية إضافية من خلال استثمار مواردها المادية والبشرية في تقديم الخدمات التعليمية، مثل التعليم المفتوح والتعليم عن بعد وتقديم الدورات والتدريبات والخدمات البحثية والاستشارية لأفراد المجتمع ومؤسساته، كما يمكن للجامعة استغلال بنيتها التحتية من مرافق ومنشآت مثل تأجير بعض مباني الجامعة، واستثمار النشاطات الإنتاجية لبعض الكليات، وتفعيل دور الوحدات ذات الطابع الخاص وغيرها من الأنشطة (عباس وآخرون، ٢٠٢٢، ٨٩٦)،

٢- العمل على تحسين توزيع الموارد المالية بما يعد التوازن بين النفقات الجارية والنفقات الاستثمارية، وبين المراحل التعليمية وفقًا لأدوارها التنموية، وبين الريف والحضر بما يحقق تكافؤ الفرص بين الجميع، وكذلك استخدم تكنولوجيا المعلومات المتقدمة في التدريس بما يعمل على تحقيق الكلفة التدريسية، والاهتمام برفع القدرات المهنية العلمية للقيادات التعليمية وهيئات التدريس، والحد من التضخم الوظيفي والعمالة الزائدة في الوظائف الإدارية (مجدي وآخرون، ٢٠١٨، ١١٦).

٣- السعي إلى سد الفجوة بين مخرجات التعليم العالي ومتطلبات طرق العمل وتطوير التعليم العام ومساعدة المسؤولين في الجامعات في إدخال التعديلات اللازمة فيما يخص البرامج المقدمة، ووضع مقترحات تسهم في إيجاد مصادر بديلة غير تقليدية لتمويل الجامعات (الدهمش، ٢٠١٩، ٦٩).

٤- توزيع ميزانيه التعليم العالي توزيعًا سليمًا، وهناك اتجاهان بارزان في تمويل التعليم يركز الأول على ضرورة الإنفاق على التعليم العام باعتبار أن الأغلبية العظمى من المجتمع تستفيد منه، أما الاتجاه الآخر يركز على زيادة الإنفاق على التعليم العالي على أساس أنه يلبي الاحتياجات الفعلية لخطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وضرورة الحث على أهميه الالتزام بعدالة توزيع ميزانية التعليم العالي بناءً على أعداد الطلاب الملتحقين بكلا النوعين من الدراسات الإنسانية والتطبيقية وفقًا للتكلفة الحقيقية لكل طالب يدرس بهما (احمد، ٢٠١٥، ٩٩).

٥- توفير الموارد المالية اللازمة لجذب العناصر البشرية المتميزة من أعضاء هيئة التدريس والقادة الجامعيين والإداريين وغيرهم وتطوير المناهج الدراسية، وتوفير المباني والتجهيزات وغيرها من عناصر العملية التعليمية، والاعتماد بشكل رئيسي على الإنفاق الحكومي لا يكفي وحده لسد احتياجات الجامعة (عباس وآخرون، ٢٠٢٢، ٨٩٥).

٦- استخدام تكنولوجيا المعلومات المتقدمة في التدريس بما يعمل على تخفيض الكلفة التدريسية والاهتمام برفع القدرات المهنية والعلمية للقيادات التعليمية تتنافس فيما بينها لتقليل تكاليف الطباعة وتحسين جودة المنتج والعمل على تحسين توزيع الموارد المالية بما يعيد التوازن بين النفقات الجارية وبين المراحل التعليمية وفقًا لأدوارها التنموية وبين الريف والحضر بما يحقق تكافؤ الفرص بين الجميع (مجدي وآخرون، ٢٠١٨، ١١٧)،

٧- تحقيق أهداف التعليم الجامعي فهو ليس غاية وإنما وسيله لتحقيق الأهداف علاوة على أن التمويل يعد أحد المداخل الرئيسية للحكومات وصانعو القرار للارتقاء بالتعليم الجامعي (Ben, 2008, p5).

٨- تحقيق أهداف التعليم المنشودة سواء لعملية التنمية الشاملة أو الإعداد الأمثل للطاقات البشرية حسب اختصاصاتها المتنوعة، فالاستثمار في التعليم الجامعي له دور أساسي في صنع المستقبل خاصة عند استثمار التعليم لأغراض التنمية الاقتصادية مما يتطلب البحث الجاد عن موارد جديدة للتمويل تقوم على مشاركة القطاعات الاقتصادية المختلفة ومؤسسات سوق العمل (الشعراوي، ٢٠٢٠، ٣٦).

٩- الإعداد الأمثل للطاقات البشرية المطلوبة حسب اختصاصاتها المتنوعة الرائدة في تحقيق التنمية الاقتصادية من حيث إعدادها كمًا ونوعًا علاوة على أن تطوير التعليم الجامعي أصبح مسالة ملحة لمواكبه التقدم العلمي، ولا شك أن محدودية الموارد تترك أثرًا على اداء الجامعات فمعدل نمو المؤسسة ومدى تحقيق اهدافها لا يتناسب مع نمو مخصصاتها المالية (عبد الله؛ عماد، ٢٠١٨، ٣).

١٠- استخدام طرق تكنولوجية حديثة وامتلاك المهارات اللازمة لاستخدامها وإداراتها وتوظيفها وخاصة في ظل التطور التكنولوجي والاقتصادي والتكتلات الاقتصادية والقائمة على إدارة التكنولوجيا وعمق المعرفة في التخصص واعتماد رأس المال الفكري الذي يعد نتائج القدرات الذهنية والفكرية للموارد المتراكمة ودمج تكنولوجيا المعلومات مع الجهود الإبداعية الفكرية (عيد، ٢٠٢٢، ٣٥١).

١١- التطور في تكنولوجيا المعلومات والاتصال وضرورة تنميه رأس المال البشري والمعرفي، وذلك من أجل اللحاق بركب التطور التكنولوجي الذي أصبح شرطًا أساسيًا للتقدم لمواكبة التحولات العالمية والتي فرضت ضرورة إدخال تقنيات الإنترنت في التعليم والاتصال والبحث العلمي، والتغلب على المعوقات التي تقف حائلًا أمام استخدامها كتقنية تعليمية حديثة وذلك يتطلب الإنترنت والبحث والاتصال والتدريب المستمر بالجامعة مما يتطلب مخصصات مالية لدعم ذلك وتنميته وبناءه (صالح، ٢٠٢٢، ٢٠٨).

(٤) مصادر التمويل التعليمي :

أ- **التمويل الحكومي**

في هذا المصدر تتحمل الحكومة الإنفاق على التعليم، حيث تمول الأنشطة التعليمية من ميزانية الدولة، ولذلك تزايدت أعداد الأفراد الملتحقين بالتعليم، وتعد مجانية التعليم المتمثلة في هذا المصدر من العوامل التي ساعدت على انتشار التعليم الإلزامي، لكن ما يؤخذ على هذا التمويل هو كثرة رسوب وتسرب الطلاب نظراً لأن الطالب يكون غير متحمس لأنها الفترة الزمنية للتعليم خلال الفترة المحددة للتعليم، وتعد الأموال التي يتم تحصيلها من الضرائب عن طريق الحكومة المصدر الرئيسي في غالبية دول العالم لتمويل التعليم (شعيب، ٢٠٢١، ٢٠١٥).

ب- **التمويل الأهلي**

يأخذ هذا التمويل صورًا متعددة وهي كالتالي:

(١) المنح التعليمية٠

(٢) القروض التعليمية:

(٣) الرسوم الدراسية:

(٤) الكوبونات التعليمية:

(٥) الشراكة المجتمعية في تمويل التعليم الجامعي:

(٦) الكراسي البحثية في تمويل التعليم الجامعي:

ج- التمويل الأجنبي

هو عباره عن تقديم المعونات المالية المتمثلة في صورة قروض طويلة وقصيرة الأجل للدول الأعضاء التي تعاني عجزًا في ميزان المدفوعات أو التي تعاني مشكلات في تسديد ديونها، إلا أن هذه المعونات المقدمة من صندوق النقد الدولي هو عون مشروط بحزمة من السياسات والقواعد التي يضيفها الصندوق والتي تعتبر واجبه الالتزام من العضو المدين.

المحور الثانى: التصور المقترح

نظراً لزيادة كلفة تعليم الطالب في المؤسسات التعليمية، في ظل عدم كفاية الميزانيات المالية الحكومية المخصصة له، فقد لجأت كثير من المؤسسات التعليمية لإتباع أساليب متنوعة لتنويع مصادر تمويلها دون الإعتماد على الدعم الحكومي، وتبدو الحاجة الماسة لإيجاد بدائل متعددة لتنويع مصادر تمويل التعليم الجامعي.

وبناء على ما سبق فإن الباحثة تقدم تصوراً مقترحاً لتنويع مصادر تمويل التعليم الجامعي، ويشمل التصور المقترح النقاط التالية:

أولاً: منطلقات التصور المقترح:

تتبلور أهم منطلقات التصور المقترح فيما يلي :

- الإهتمام العالمي بموضوع تنويع مصادر تمويل التعليم الجامعي في المؤسسات التعليمية واعتباره أحد المواحل الحديثة للتطوير والتحسين وتحقيق التميز في الأداء.
- أبرزت الأحداث والمستجدات العالمية المعاصرة الحاجة إلى إدخال تغييرات في النظام التعليمي بصفة عامة تتناسب مع تلك المستجدات، ومن ذلك إرتفاع كلفة التعليم، والذي يحتم إيجاد مصادر بديلة لتمويله دون الإعتماد على التمويل الحكومي، وذلك من أجل ضمان استمرارية التدريب للطلاب وتوسعه وتلبيته لإحتياجات سوق العمل.
- أن أسلوب تنويع مصادر التمويل قد تم تطبيقة في العديد من مؤسسات التعليم محلياً وعالمياً، وأثبت نجاحات منقطعة النظير، وهذا يعطي مؤشراً على إمكانية تطبيقه بالمؤسسات التعليمية.
- ان تنويع مصادر التمويل بالمؤسسات التعليمية يمكن أن يسهم إلى حد كبير في تحسين نوعية المخرجات وتحقيق مواءمتها مع سوق العمل.
- إن إقامة الجامعات لبعض المؤتمرات والإستفادة من ريعها في دعم العملية التعليمية يمكن أن تسهم إلى حد كبير في تنويع مصادر تمويل التعليم الجامعي.
- إن المنشأة الجامعية يمكن أن تتحول إلى منشأة اقتصادية حيث يتم ذلك من خلال الإستثمار في البنية التحتية للجامعة بما تمتلكه من عقارات ومساحات فارغة، حيث يعد ذلك تمويل عن طريق إيرادات الأملاك التجارية والصناعية والزراعية.

ثانياً: أهداف التصور المقترح :

تتحدد أهم الأهداف العامة للتصور المقترح فيما يلي :

- العمل على تعزيز وتنويع المصادر التمويلية للمؤسسات التعليمية بما لا يتعارض مع إلتزامتها العلمية والتدريبية والثقافية.
- تقديم مجموعة من التوصيات لتلافي أي معوقات تحقيق عملية تنويع مصادر التمويل بالمؤسسات التعليمية.
- إحداث نقلات نوعية، وتغيرات إيجابية، وملموسة في أداء المؤسسات التعليمية بما يكفل تخريج الكفاءات البشرية المؤهلة لسوق العمل والقادرة على تحقيق الريادة والمنافسة عالمياً.
- تقليص الهدر والنفقات المالية والإدارية، وتحقيق الإستثمار الأمثل للكوادر البشرية، وللإمكانات والتجهيزات المتوفرة.
- تقديم مجموعة من التوصيات التي تساعد في تحقيق الإستثمار الأمثل للمباني والتجهيزات والمرافق التي تمتلكها المؤسسة التعليمية.
- تقديم مجموعة من المعارف والمعلومات التي تساعد المسؤولين في المؤسسات التعليمية على تطوير أنظمتها ولوائحها بما يسهم في تنويع مصادر التمويل في المؤسسات التعليمية.

ثالثاً: معالم التصور المقترح :

التمويل الحكومي:

في هذا المصدر تتحمل الحكومة الإنفاق على التعليم حيث تمول الأنشطة التعليمية من ميزانية الدولة، ولذلك تزايدات أعداد الأفراد الملتحقين بالتعليم، وتعد مجانية التعليم المتمثلة في هذا المصدر من العوامل التي ساعدت على إنتشار التعليم الإلزامي، لكن مما يؤخذ على هذا التمويل هو

كثرة رسوب وتسرب الطلاب نظراً لأن الطالب يكون غير متحمس لإنهاء الفترة الزمنية للتعليم خلال الفترة المحددة للتعليم.

وتعد الأموال التي يتم تحصيلها من الضرائب عن طريق الحكومة المصدر الرئيسي في غالبية دول العالم لتمويل التعليم الجامعي.

وترى الباحثة أن لزيادة التمويل الحكومي يجب أن تقوم الحكومة بتمويل جزء من التعليم، وتستكمل الجامعة باقي التمويل من مصادرها الخاصة، والتي تشتمل على:

- المصروفات الدراسية.
- المنح.
- القروض.

التمويل الذاتي:

على الرغم من الأهمية البالغة لمصادر التمويل الخارجي والتمويل من الجهات المحلية في أنها عنصراً أساسي في تنفيذ برامج وأنشطة مؤسسات التعليم العالي، إلا أنه لا يجب الاعتماد على تلك المصادر كمصدر وحيد للتمويل، بل ينبغي على تلك المؤسسات زيادة الموارد الذاتية والبحث عن وسائل آخرى في التمويل الذاتي.

وترى الباحثة أن زيادة الموارد الذاتية يكون كالتالي:

١- التركيز على الجامعات كمراكز للإنتاج مع مراعاة الضوابط.
٢- تسويق البحوث، فالتسويق في مجال البحث العلمي يقدم التمويل الكافي للجامعات ومراكز البحث العلمي التي هي في أمس الحاجة إليه والذي لا تستطيع الموازنة العامة أن تقدمه بالصورة الكافية، ليصبح بذلك المصدر المستقبلي لتمويل الجامعات.
٣- الجامعات كمراكز إستشارية، حيث تعمل الجامعات على إنشاء مراكز إستشارية تعمل من خلالها على تقديم خدمات إستشارية للهيئات والمؤسسات المختلفة الرسمية منها والخاصة على أن تقوم هذه الهيئات والمؤسسات بدفع أتعاب هذه الإستشارات.

رابعاً: متطلبات وآليات التصور المقترح :

١- الإتصال المتبادل بين الجامعة والمجتمع ويتم ذلك من خلال:

- الموارد المادية (من خلال توفير البرامج التدريبية مقابل مخصصات مالية).
- الموارد البشرية (من خلال مخرجات متميزة معدة وفق متطلبات سوق العمل).
- إمداد المجتمع بالخطط والسياسات التنموية (استراتيجيات التطوير).
- تحقيق التفاعل الإجتماعي (وذلك من خلال إعتبار الجامعات بيوت خبرة يتم توجيه المجتمع من خلالها لحل مشكلاته وتطويره وتنمية ثقافته والحفاظ على الهوية الثقافية في ظل مبادئ التفاعل الإجتماعي المستثمر بهدف تقديم الإستشارات التربوية والعلمية لمؤسسات المجتمع.
- ربط أنشطة المشاركة المجتمعية بصناعة وإتخاذ القرار الجامعي.
- تطوير السياسات واللوائح الجامعية لتمكين الشراكة المجتمعية منها بصورة شمولية (تعلم – تعليم – إدارة).
- تمثيل المجتمع المحلي في مجالس لجان الجامعة.

٢- إستثمار البحوث العلمية ونظم المعلومات، ويتم ذلك من خلال :

- بناء قواعد بيانات رقمية وتكنولوجية لتطوير النظم الإدارية للشراكة المجتمعية.

- تطوير المحتوى التدريبي لطلاب الجامعة بصفة عامة من خلال تحديد مواطن القوة والضعف في الشراكة بين الجامعة والمجتمع المحلي.

٣- الحوار المجتمعي والتمكين المؤسسي، وذلك من خلال:

- إقامة شبكات عمل للمشاركة المجتمعية داخل الجامعات من خلال الإستثمار المباشر للموارد البشرية بالجامعات.
- وضع هيكل تنظيمي وتمويلي كبنية تحتية للشراكة المجتمعية.
- التفعيل الأمثل والصريح بين الجامعات والمجتمع المحلي عن طريق الحوار الفعال بين الأطراف المعنية بالشراكة من الجامعة والمجتمع من خلال عرض مشكلات المجتمع والجامعة وإستثمار نقاط القوة لمواجهتها وتحديد الأولويات والحلول الخاصة بها.

٤- إقامة الجامعات لبعض المؤتمرات والإستفادة من ريعها في دعم العملية التعليمية، ويتم من خلال:

- اختيار موضوعات المؤتمرات بحيث تكون ذات صلة بالواقع المجتمعي والمؤسسات المدنية وتتضمن خطط استراتيجية للتنمية.
- تسويق المؤتمرات إلكترونياً وتخصيص مواقع رئيسية معلنة للتسويق تخضع للمحاسبية والمساءلة.
- الربط بين المؤسسات الربحية بالمجتمع والاستعداد للمؤتمرات من خلال استثمار المؤتمرات كواجهة إعلانية لهذه المؤسسات.

ومن هنا تكون المؤتمرات خير راعي وداعم لإستثمار العقول والموارد البشرية في إنتاج المعرفة وخاصة في صور ابحاث ومشاركات وأطروحات علمية ومن ثم تسويق هذه المعرفة بطرق وسبل متعددة بما يحقق الريع التمويلي للجامعة كتنويع تمويلي قائم على إقتصاد المعرفة.

٥- تأجير المنشآت الجامعية للمستفيدين من المجتمع، ويتم ذلك من خلال:

- استثمار قاعات ومسارح ومختبرات وملاعب الجامعات بتأجيرها سواء للأفراد أو مؤسسات المجتمع المدني بما لا يتعارض مع الأنشطة الجامعية التعليمية.
- إقامة المحلات التجارية داخل وخارج الجامعة بمقابل رمزي لعرض منتجات الكليات المختلفة حسب أقسام الكليات كتدريب عملي.
- الإستثمار في مساحات الجامعة الفارغة كمواقف لإنتظار سيارات الطلاب أو بناء بعض المرافق كمطاعم وتأجيرها.
- إستثمار البنية التحتية وتوظيف الإمكانات مثل مكاتب استشارية ومعارض علمية ودعاية وإعلان وتكنولوجيا وإعلام ونشر وتسويق.
- وضع نظام هيكلي سواء قصير أو طويل الأجل وفقاً للبرنامج التنفيذي.
- إصدار التشريعات القانونية التي تتيح للجامعة القيام بالإستثمار بها.
- إنشاء هيكل إداري بكل جامعة لتنمية البنية التحتية وتطويرها وترميمها لتصبح أكثر جاهزية للإستثمار الأمثل.
- إنشاء وحدة خاصة للإستثمار في البنية التحتية للجامعات لتتمتع بالإستقلال المادي في ظل المحاسبية (لجمع البيانات والتسويق وإستثمار العائد من التسويق وإتخاذ القرارات اللازمة).

- الترويج والتسويق والدعاية لقاعات ومسارح الجامعة بأكثر من طريقة سواء على أسوار الجامعة أو الأماكن الأكثر تميزاً في الجامعة أو خارجها.
- التواصل مع معارض الإتصالات والتكنولوجيا والإلكترونيات بالجامعة لتسويقها خارج الجامعة.
- إستثمار كل مكون من مكونات البنية التحتية للجامعات مع أنشطة الجامعة التعليمية.
- تفعيل توجه إقتصاد مجتمع المعرفة وإستثمار الموارد البشرية بالجامعة لإدارة بعض الأماكن وفقاً لأقسام الكليات والتخصصات بما يعود أيضاً بالعائد التدريبي للطلاب وأكتساب الخبرات والمهارات العلمية.

٦- تخصيص منح سنوية للأبحاث العلمية ذات الإرتباط بمستجدات سوق العمل من المجتمع الخارجي، وذلك من خلال:

- دعم وتقييم المنح البحثية وفقاً لمدى التعاون بين الباحث وسوق العمل ومؤسساته.
- دعم وتقييم براءات الإختراع.
- إنشاء مكتبة رقمية إلكترونية لتسويق الأبحاث على أن يكون من ضمن المشاركين بالملتقيات قطاع المؤسسات المجتمعية.
- تشكيل لجنة تنسيقية إستشارية مشتركة من جميع القطاعات بسوق العمل والباحثين والمستحقين للمنح.
- تعزيز التكامل بين المؤسسات الأكاديمية ومؤسسات قطاع الصناعة والأقتصاد.
- منح كامل المهارات المطلوبة لسوق العمل لحل المشكلات والتفكير الناقد ومهارات التواصل وغيرها.
- تهيئة البنية البحثية لتمكين الباحثين من إجراء البحوث المبتكرة وتطوير التقنيات المتقدمة المرتبطة بإقتصاد المعرفة واستثمارها.
- بناء قاعدة علمية وبحثية متميزة تحول الافكار الإبداعية إلى منتجات وفقاً للإقتصاد العالمي.
- نشر البحوث العلمية المتميزة في دوريات علمية مرموقة تحقق نسب تسويقية عالية.
- إستثمار المصادر التمويلية من التبرعات والهبات في دعم المشاريع البحثية المتميزة.
- تسويق المنتجات والخطط والاستراتيجيات لقطاعات المجتمع بمقابل مادي يغطي تكلفة المنحة البحثية ويوفر تمويل للجامعات بصورة غير مباشرة من خلال إستثمار المعرفة والموارد البشرية وفقاً لمؤشرات ومعايير مجتمع المعرفة وإقتصادياته.

المراجـــــــــــع

١) **أحمد وآخرون، أحمد الرفاعي، مرسي، الحوت، محمد صبري، سعيد، محمود (٢٠١٩):** تمويل التعليم الجامعي في ضوء التحولات الإقتصادية: دراسة تحليلية، دراسات تربوية وفنية، ع(١٠٢)، كلية التربية، جامعة الزقازيق.

٢) **أحمد، عماد الدين محمد الحسن (٢٠١٥):** صيغ التمويل الإسلامي ودورها في معالجة أزمه التمويل الجامعي السوداني، المجلة العالمية للتسويق الإسلامي، جامعة الخرطوم: السودان، مج (١٤)، ع(٣).

٣) **البسيوني، سامي عبده البسيوني (٢٠٢٢):** بدائل تحسين تمويل التعليم بمدارس الحلقة الأولى من التعليم الأساسي بمحافظة دمياط: دراسة ميدانية، رسالة ماجستير، كلية التربية: جامعة دمياط.
٤) **بلتاجي، مروة محمد شبل، (٢٠١٥):** تمويل التعليم العالي في مصر: المشاكل والبدائل المقترحة، مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية. م(١٦)، ع(٣)، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة.
٥) **بلتاجي، مروه محمل شبل (٢٠١٥):** تمويل التعليم العالي في مصر: المشاكل والبدائل المقترحة، مجله كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية: جامعه القاهرة، مج (١٦)، ع(٣).
٦) **تختوي، أسماء، (٢٠٢٠):** اقتصاد المعرفة على ضوء التشريعات المغاربية المنظمة لمؤسسات المجتمع المدني: واقع تقييم الأداء في الجزائر وتونس والمغرب، المجلة العربية للآداب والدراسات الإنسانية، ع(١٢)، جامعة باجي مختار، الجزائر.
٧) **الجرجوسي، سراء سالم داؤد، (٢٠١٩):** مشكلات تمويل الجامعات الأهلية وكيفية معالجتها: أنموذج مقترح لتمويل الجامعات الأهلية في العراق، تنمية الرافدين، م(٣٨)، ع(١٢١)، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الموصل.
٨) **جمعة، محمد حسن (٢٠٢٠):** رؤسة مقترحة لتمويل التعليم قبل الجامعي في مصر، كلية التربية، جامعة دمياط، ع٧٥.
٩) **الجميعي، وفاء بنت عايض معيوص، (٢٠١٥):** الاتجاهات العالمية المعاصرة في تمويل التعليم العالي: النموذج البريطاني "رؤية نظرية"، المؤسسة العربية للاستشارات العلمية وتنمية الموارد البشرية، م(١٦)، ع(١٥٢)، كلية التربية، جامعة الطائف، السعودية.
١٠) **حباكة، أمل سعيد محمد (٢٠٢٢)** بعنوان: دراسة مقارنة لمصادر تمويل بعض الجامعات الأجنبية وإمكانية الإفادة منها في الجامعات الحكومية المصرية، مجلة كلية التربية، كلية التربية، جامعة بني سويف، مج ١١٩، عدد ١١٣.
١١) **الحربي، أمل بنت عبدالرحمن (٢٠١٧):** بعنوان: تمويل التعليم في المملكة العربية السعودية تحديات وبدائل، مجلة العلوم التربوية، كلية التربية، جدة، المملكة العربية السعودية.
١٢) **الدهشان، جمال (٢٠٢٠):** نحو رؤية تقدمية لتنويع مصادرتمويل التعليم في مصر، المؤتمر الدولي الأول لكلية التربية جامعة عين شمس بعنوان "توجهات استراتيجية في التعليم – تحديات المستقبل، كلية التربية، جامعة المنوفية.
١٣) **الدهمش، خالد محمد عبد الله (٢٠١٩):** تصور مقترح لتطوير تمويل التعليم الجامعي بالمملكة العربية السعودية في ضوء رؤيه ٢٠٣٠، مجله آفاق جديدة في تعليم الكبار، جامعه عين شمس، ع(٢٦).
١٤) **سليمان، طلال محمد عادل (٢٠١٦):** تنويع مصادر التمويل الذاتي للمدارس الحكومية في مصر في ضوء خبرات بعض الدول: دراسة ميدانية، دراسات في التعليم الجامعي، كلية التربية، جامعة حلوان، ع(٣٣).
١٥) **سيف الدين، أشرف محمد محمد، (٢٠١٥):** تمويل التعليم الجامعي في مصر. مجلة كلية التربية. ع(٥٧)، كلية التربية، جامعة طنطا.
١٦) **الشعراوي، شيرين حسين محمود (٢٠٢٠):** استراتيجية مقترحة لتنويع مصادر تمويل التعليم الجامعي المصري في ضوء اقتصاد مجتمع المعرفة، رسالة دكتوراه، كلية التربية: جامعة دمياط.

١٧) **الشمري، أحمد محمد نزال؛ أحمد، كمال عبدالوهاب (٢٠٢١):** فرص الاستثمار كمدخل لتنويع بدائل تمويل التعليم بجامعة حفر الباطن، رسالة ماجستير، كلية التربية، جامعة حفر الباطن، السعودية.
١٨) **صالح، شعيب جمال (٢٠٢٠):** تقويم جودة الخدمات الإلكترونية للتعليم عن بعد بكليه التربية بسوهاج من وجهه نظر أعضاء هيئه التدريس والطلاب، المجلة التربوية، كلية التربية: جامعة سوهاج، ع (٧٤).
١٩) **عباس، محمود السيد؛ وهبه عماد صموئيل؛ محمد، مروه علي عبد الله (٢٠٢٢):** البحث التربوي وتطوير تمويل التعليم الجامعي المصري، مجله شباب الباحثين في العلوم التربوية، كلية التربية: جامعه سوهاج ع(١١).
٢٠) **عبدالحميد، أسماء محمد علي (٢٠٢٣):** تطوير التعليم الجامعي المصري على أنواعه، مجلة كلية التربية، كلية التربية، جامعة الزقازيق.
٢١) **عيد، هاله فوزي (٢٠٢٢):** تطوير أداء القيادات الجامعية في ضوء تحديات القرن الحادي والعشرين، المجلة الدولية للبحوث في العلوم التربوية، مج(٣)، ع(١١)، المؤسسة الدولية لآفاق المستقبل، إستونيا.
٢٢) **الكحكي، أسماء محمود (٢٠٢٠):** رؤية مقترحة لتمويل التعليم قبل الجامعي في مصر، مجلة كلية التربية، كلية التربية، جامعة الدمياط، ع٥.
٢٣) **مجدي، جيهان محمد؛ نايل، سحر حسني أحمد السيد؛ سلامة، عبدالعظيم، (٢٠١٨):** مصادر تمويل التعليم قبل الجامعي في مصر: دراسة تحليلية، مجلة كلية التربية، م(٢٩)، ع(١١٦)، كلية التربية، جامعة بنها.
٢٤) **مصطفى، أميمة حلمي (٢٠٢١):** رؤية مقترحة لتمويل منظومة تمويل التعليم الجامعي بمصر في ضوء صيغة التمويل القائم على الأداء، مجلة البحث العلمي في التربية، كلية البنات للآداب والعلوم والتربية، جامعة عين شمس، ع(٢٢)، ج(٣).
٢٥) **شعيب، ابتهال عبدالله (٢٠٢١):** تنويع مصادر التمويل في التعليم وتأثيرها على السياسات التعليمية، رسالة ماجستير، كلية التربية، جامعة طيبة، السعودية.
٢٦) **إبراهيم، أحمد حسن، (٢٠١٩):** متطلبات التحول نحو مجتمع المعرفة، مجلة الاقتصاد والمحاسبة، ع(٦٦٢)، قطاع البحوث الاقتصادية والمعلومات.
٢٧) بكر، عبدالجواد السيد؛ جمعة، فتحية أحمد؛ السعودي رمضان محمد (٢٠١٩): تمويل التعليم الجامعي المصري من موارد بديلة، مجلة كلية التربية، كلية التربية، جامعة كفر الشيخ، مج(١٩)، ع(٣).

1) **Ben Jongboed (2008):** Funding Higher Education A view From Europe paper prepared for the seminar Funding Higher Education. A comparative Dver view" center For Higher Education Policy studies, university of Twente, P6.
2) **Chapman, B, Doris, A (2019):** Modeling Higher Education Review, 71, 109- 119.
3) **Fussy, Deniel sidnes (2018):** Policy directors For Promoting university research in Teazenie, Journal studies in higher education, v(43), 2018, p1573.

4) **Long Michael (2019):** Tafe Funding and education Targets, center for the economies economics of education and training, monash University, AUSTYTI, 2010, PP, 2,3.
5) **Martit, Pelonen& Tomi, HRtonen (2020):** Higher education in Finland, Ministry of education and culture, Finland, 2013, p11.
6) **Teker, Suat; Teker, Dilek (2014):** Higher Education Financing: A Proposed Model for Turkey, 5th World Conference on Educational Sciences- WCES 2013, 849-853.